

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق

المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية للفترة

2011/4/19-18

م. ميامي صلال صاحب

المقدمة

الإصلاح الاقتصادي أصبح ضرورة لا بد منها لأي اقتصاد مهما كان مستواه الاقتصادي أو درجة تطوره لأن كل اقتصاد يحتاج إلى إعادة ترتيب أوراقه وترميم ما دمرته الصدمات الاقتصادية والحروب السياسية وهي بذلك لا بد أن تتبع الصفات الجاهزة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أصبحت قضية الإصلاحات الاقتصادية في العراق حاجة ملحة وضرورية في ظل ظروف التشوهات العديدة للسوق نتيجة الحروب والمقاطعات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية غير المستقرة والظروف المعيشية المتدنية ، علاوة على التطورات الاقتصادية الدولية والانفتاح العالمي والتقدم التكنولوجي الهائل الذي حدث في كافة المجالات والذي حرم منه العراق لعقود .

وإزاء هذه الأوضاع تأتي أهمية إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي وموجبات تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص وفسح المجال أمام الخصخصة من أجل النقل من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة .

مشكلة البحث *Search Problem* :- يتعرض البحث إلى نوعية سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة في العراق ومضمونها ونتائجها ، أي هل أن الإصلاح الاقتصادي سيتم بطريقة عشوائية ضيقة النتائج الاقتصادية أم سيتم على شكل منظم ويعمل على إعادة توجيه الموارد الاقتصادية ومراعاة البعد الاجتماعي للنقل من الآثار السلبية لتلك السياسات .

أهمية البحث :- تنطلق أهمية البحث من ضرورة الاستجابة للتغيرات التي يشهدها الوضع العراقي ذات الدلالات الاقتصادية والعمل على تبني إستراتيجية تحول وإصلاح دون التعرض إلى الضرر أو الصدمة .

فرضية البحث *Search Hypothesis* :- ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة قوية بين الإصلاح الاقتصادي وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي على أن تكون سياسات الإصلاح ذات حلول جذرية للتغلب على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث *Search Structure* :- ولغرض الوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث محاور تتناول المحور الأول واقع الاقتصاد العراقي والمشاكل التي يعاني منها . فيما تتناول المحور الثاني سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يلزم تطبيقها لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الإصلاح . أما المحور الثالث فقد تضمن المتطلبات الأساسية لتحقيق عملية الإصلاح ، كما توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول :- مشاكل الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل اقتصادية كبيرة وخطيرة وكانت ملازمة له في جميع مراحلها وهي في الحقيقة انعكاس للحروب والعقوبات الاقتصادية التي تلتها على نمو وتنمية العراق في جميع القطاعات وباتت تلك المشاكل سمة مميزة للاقتصاد العراقي ومبرراً ينبغي العمل على حله والقبول في الإصلاح الاقتصادي. ومن أهم هذه المشاكل هي :-

1- الاختلالات الهيكلية :- يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب حاله حال بقية الدول الريعانية التي تعتمد على النفط بصورة شبه كلية ، فالعراق يعتمد على المورد النفطي بتغطية (90%-95%) من موازنته العامة وهذا يؤثر خلل في هيكل الإيرادات الممولة للموازنة فهي في الأساس تعتمد على مساهمة النفط الخام بنسب مرتفعة جداً بالقياس إلى البنود الأخرى والملفت للنظر نسبة مساهمة القطاع النفطي (عوائد النفط الخام) في تكوين إيرادات الموازنة في تصاعد وكما يوضحه الجدول (1)

جدول (1) هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2007) (نسبة مئوية)

السنوات	القطاع النفطي %	الضرائب والرسوم %	القطاع الاشتراكي غير النفطي %	الإيرادات الأخرى %
2003	82	1,45	9,66	4,89
2004	84	1,38	9,73	0,77
2005	89	1,08	8,45	1,47
2006	92	1,01	6,96	0,03
2007	94	0,03	5,82	0,15

المصدر :- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، السياسة الاقتصادية .

2- اختلال هيكل الإنتاج :- يتسم الاقتصاد العراقي باعتماده الكبير على القطاع الأولي مع إعطاء أهمية أقل نسبياً للقطاع الثاني والثالث في توليد الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد العراقي باعتماده على إنتاج النفط جعل القطاع الأولي يحتل مكان الصدارة سواء في نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي أم في معدل النمو المتحقق فيه

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الأساسية الجارية والأسعار الثابتة (سنة الأساس 1988) (مليون دينار)

رقم التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية	الأهمية النسبية (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الأهمية النسبية (%)
1	الزراعة والغابات والصيد	1524261.1	4.1	1206.6	8.9
2	التعدين والمقالع	22103738.7	59.4	5915.9	43.8
2-1	النفط الخام	22036050.9	59.2	5889.0	43.6
2-2	الأنواع الأخرى من التعدين	67687.8	0.2	26.9	0.2
3	الصناعة التحويلية	493815.2	1.3	302.3	2.2

المصدر :-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مديرية الحسابات القومية ،تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 ،بغداد 2009 .

من مصادر سلعية منتجة اقتصاديا فضلا عن التركيز السلعي للصادرات بفعل طبيعة السوق المرتبطة بصادرات النفط إلى أوروبا الغربية وأمريكا واليابان وهو اختلال ناتج عن الاختلال الأول إذ إن الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي هي اختلالات توليدية بمعنى إن كل اختلال يولد الآخر¹ بالإضافة الى معدل الانكشاف الاقتصادي اذ يصل الى 93% وهو اختلال ناتج عن غياب التنويع الاقتصادي .

نتيجة لالتزامات العراق تجاه الدول التي ساعدته في حروبه وكذلك تعويضات حرب الخليج الثانية وتجمعت فيما بعد للمطالبة بهذه الديون في تجمع دولي أطلق عليه نادي باريس للدائنين². وتضاربت الأرقام التي تحصي مجموع الديون التي في ذمة العراق حتى إن البنك المركزي العراقي أشار بأن قيمة الديون تبلغ (130) مليار دولار بما فيها الديون المستحقة لدول الخليج والبالغة (40) مليار دولار في حين بلغت هذه وفق تقديرات البنك الدولي لعام 2002 (127.7) مليار دولار مما يجعل تقديرات المديونية الخارجية تتراوح بين (120-130) مليار دولار³ وهذه الديون ترتب قيود ثقيلة على الاقتصاد العراقي وعلى ميزانيته العامة.

في الجدول (3)

السنوات	الايرادات	النفقات	العجز او الفائض
---------	-----------	---------	-----------------

50072-	2957593	2456821	2003
102694+	32117491	32982739	2004
14127715+	26375175	40502890	2005
15744473+	33487877	49232349	2006
9662937738-	5172748005	42064530267	2007

المصدر :- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، دائرة الموازنة 2008 .

نلاحظ من الجدول أعلاه إن الموازنة في عام 2003 كانت تعاني من عجز بينما السنوات اللاحقة لها أي من 2004 إلى 2006 تحول العجز إلى فائض وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط من جهة . ويلاحظ في سنة 2007 ان الموازنة تعاني من عجز كبير يفوق 9 تريليون دينار عراقي . وان أسلوب تمويل هذا العجز جاء من تدوير الأموال الفائضة من الموازنة السابقة لها ، وهذا يعبر عن عدم وجود تخطيط سليم للموازنة . وان سياسة التمويل بالعجز تقود إلى تفاقم المديونية والى زيادة التضخم لان الحل يعتمد احد الخيارين او كلاهما .

6- الفساد الإداري والمالي :- للفساد الإداري والمالي آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية سيئة تؤثر وبشكل مدمر على المجتمع وهذه الآثار تطل كل مقومات الحياة في الدولة ويعد الفساد المعرقل الرئيسي لخطط وبرامج التنمية إذ تتحول معظم الأموال المخصصة لتلك البرامج إلى لمصلحة أشخاص معينين من خلال استغلال مراكزهم أو الصلاحيات المخولة لهم⁴ . ويزداد الأمر سوءاً عند التطرق إلى الفساد البنوي المرافق لأقتصاد الدولة العراقية الذي تجلى بوضوح بتقارير هيئة النزاهة بخصوص الكشف عن حجم عمليات الفساد المدمر في الوزارات العراقية ولم يقتصر الفساد البنوي على الحكومة العراقية بل اخذ بعداً دولياً وما يؤكد صحة ذلك قرار مجلس الأمن المتعلق بالتحقيق في فضيحة الفساد والرشوة المتصلة ببرنامج النفط مقابل الغذاء ، التي كشفت عنها وثائق وزارة النفط العراقية .

7- مشاكل أخرى :- كما وتوجد مشاكل اقتصادية خطيرة أخرى كالبطالة التي أصبحت معضلة كبيرة تواجه الحكومة العراقية عجزت عن حلها حتى بعد مرور ثمان سنوات على التغيير ، حيث تبلغ معدلات البطالة بين الشباب في العراق (50%) بين الخريجين التي تعد من اخطر أنواع البطالة بالإضافة إلى ارتفاع البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام . أما التضخم فقد وصل إلى معدلات عالية تراوحت بين (31%- 18) بين عامي 2003-2008 حسب تقارير وزارة التخطيط . فضلاً عن تدمير البنية التحتية بصورة شبة كاملة نتيجة الحروب وما رافقها من عمليات حرق وسلب وتخريب .

المحور الثاني: سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق

ازاء جميع هذه الازواضع التي يمر بها الاقتصاد العراقي تأتي أهمية إعادة بناء الاقتصاد وذلك من خلال إتباع حزمة من برامج وسياسات للإصلاح الاقتصادي المنبثقة من البيئة العراقية وليس سياسات جاه مؤسسات التمويل الدولية ومن أهم هذه السياسات هي :-

أولاً :- اصلاح القطاع العام

يتميز القطاع العام العراقي بترهل في مؤسساته وارتفاع عدد العاملين فيه إذ يستوعب حوالي أكثر من 70% من القوى العاملة في العراق وفي نفس الوقت تتخفّض إنتاجية هذا القطاع نتيجة تقادم الإنتاجية المستخدمة فيه وإلى تقادم وسائل الإنتاجية وشيوع ظاهرة البطالة المقنعة والفساد الإداري والمالي في جميع مؤسساته ولغرض إصلاح هيكل القطاع العام في العراق قامت الدولة بإيجاد الوسائل و السبل الكفيلة لذلك منها .تشكيل لجنة في عام 2005 لبحث آلية التعامل مع الشركات التجارية في القطاع العام ودراسة آلية الخصخصة لمؤسسات القطاع العام وقد تقدمت اللجنة بمجموعة من التوصيات منها⁵:-

- 1- تشكيل وكالة إعادة تأهيل الشركات العامة على أن توكل إليها مهمة إعادة تأهيل الشركات بالنيابة عن جميع الوزارات و تتولى هذه الوكالة إعداد وتنفيذ هذه المهمة بموجب برنامج وطني ويشرف على تنفيذه مجلس إدارة .
 - 2- قيام الوكالة بتعويض العمال غير الأكفاء مقابل خدماتهم في الشركات الحكومية وقبول استقالتهم وتشجيعهم لاستثمار هذه التعويضات في مشاريع خاصة .
 - 3- تشريع قانون لتأهيل الشركات الحكومية يتم بموجبه تحويل ملكية الشركات الحكومية من الوزارات القطاعية المعنية إلى وكالة تأهيل الشركات الحكومية ومنحها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهام الموكلة لها بما في ذلك بيع أسهم الشركات وحماية حامليها وان تتم جميع أعمال وبرامج الوكالة بشفافية ومهنية عالية وبما يحقق النفع العام .
 - 4- يضم مجلس إدارة الوكالة ممثلين عن الوزارات القطاعية المعنية فضلاً عن ممثل عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وآخرون عن ديوان الرقابة المالية وتكون مدة عمل الوكالة محددة ب(3-6) سنوات .
- إن إصلاح القطاع العام وإفصاح المجال للقطاع الخاص من شأنه أن يستهدف معالجة اعوجاج الهيكل الاقتصادي الذي اتسم بالاعتماد الكبير للقطاع النفطي ولاسيما في السنوات الأخيرة التي شهدت اعتماداً كبيراً على هذا القطاع في ظل ارتفاع أسعار النفط . إذ استمرت الموازنة العامة تعتمد على العائدات النفطية بنسبة تبلغ أكثر من (85%) من مجموع مصادر تمويلها.

ثانياً :- التحول نحو اقتصاد السوق

هذه السياسة تعني زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية الوحدات الإنتاجية في المجتمع الاقتصادي لغرض تحسين إنتاجية هذه الوحدات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . أن اعتماد هذه السياسة لايعني قيادة القطاع الخاص بصورة مطلقة لمسيرة التنمية وتآكل دور الدولة ولكن ينبغي أن تكون هناك ثلاثة محاور متكاملة ومتناغمة تقوم مسيرة التنمية بنجاح في أي مجتمع في مقدمتها وجود قطاع خاص فاعل ونشط وقطاع عام واع وجاد وشفافية في إدارة نظم الحكم⁶.

وعليه فإن آلية التحول نحو القطاع الخاص ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعمليات الإصلاح الاقتصادي التي اجتاحت العديد من الاقتصاديات. إذ ان سياسات الإصلاح تهدف إلى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي عموماً والتي يأتي قدر كبير منها من أداء مؤسسات القطاع العام ورفع مستوى الكفاءة في الأداء الاقتصادي من خلال الاعتماد على السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع امثل للموارد الاقتصادية، وبروز القطاع الخاص كمحور رئيس لتفعيل النشاط الاقتصادي والقيام بدور فاعل في عملية لتنمية الاقتصادية

اقترنت سياسات التحول نحو اقتصاد السوق في العراق بمشاكل خارجية وداخلية ألفت بظلالها على متخذي القرار في العراق ، فأزمة المديونية الخارجية كانت تشكل تهديداً لأي مبادرة من قبل الحكومة للنهوض في الاقتصاد العراقي في حين شكلت فقرة دعم الأسعار موطن عجز لأصحاب القرار الاقتصادي في معالجتهم لتدهور الاقتصاد طيلة عقدين من الزمان لما تستنزفه من موارد ضخمة تقدر بمليارات الدولارات .

وتغير الأمر بعد عام 2003 إذ أخذت الاتفاقية التي أبرمتها الدولة نتيجة المديونية تدفع نحو التخلي عن دعم الأسعار والتحول نحو اقتصاد السوق وفقاً للالتزامات تعهدت بها الحكومة لإعادة جدولة الديون وتخفيضها ، مما يجعل هذا التحول سلاح ذو حدين ، فهو من جهة يوفر موارد مالية يمكن استخدامها في تحديث قطاعات حيوية في الاقتصاد العراقي وتعزيز تنمية مستدامة ومن جهة أخرى يخفض المديونية التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بعدة أضعاف⁷.

ثالثاً :- الإصلاح المالي والمصرفي

يعاني القطاع المالي والمصرفي العراقي من ضعف في إدارته ودوره في عملية البناء الاقتصادي ويعتبر وجود نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد مصرفية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة والتنمية من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار ، والعراق كغيرها من الدول النامية تتطلب إلى تحديث وتعميق وتقوية قطاعاتها المصرفية

أن إصلاح القطاع المالي والمصرفي يهدف إلى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي، وتختلف الإصلاحات من حيث مدى عمقها إلا أن نقاط الضعف عديدة ما زالت قائمة والتحديات التي تواجه العراق كبيرة منها التحديات التي مصدرها التطورات التي ترتبط بالأسواق العالمية (التغيرات التقنية الباهرة) وما يترتب على ذلك من تغيرات كبيرة في الطبيعة وهيكل وأداء الصناعة المصرفية، ولكي تكون إصلاحات الأنظمة المالية والمصرفية ناجحة يجب أن تكون جزءاً من إستراتيجية أكثر شمولاً لتغيير الاقتصادي والهيكلية تهدف إلى وضع الاقتصاد في طريق معدلات أعلى من الادخار والاستثمار والنمو، أن عملية تقوية الأنظمة المصرفية وإنشاء وتطوير الأسواق المصرفية يتطلب توفر عدة مقومات منها وضع خطة استراتيجية لتطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المصرفي وفق الإمكانيات المتاحة وربط المصارف بشبكة اتصالات ومحطات طرفية مع البنك المركزي العراقي و إيجاد بيئة تشريعية مصرفية تسمح بتطوير الجهاز المصرفي من خلال تشريع قانون جديد للمصارف لينسجم مع التطورات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالجهاز المصرفي⁸، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طرق تشجيع الاندماج بين المصارف وخاصة المصارف الصغيرة لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية⁹.

رابعاً :- إصلاح السياسة النفطية

يعد العراق من البلدان الريعانية التي تعتمد اعتماد كبير على قطاع النفط باعتباره يمتلك ثاني أكبر احتياطي في العالم ب(115) مليار برميل كاحتياطي مؤكد. وان هذا القطاع له دور حيوي في عملية الإصلاح الاقتصادي، أن التحدي الأكبر للدولة النفطية هو كيفية إدارة الثروة النفطية بحكمة ومن دون تبذير وتبديد للعائدات المتحققة لاسيما أن النفط سلعة متأرجحة الأسعار وان العائدات متقلبة الاتجاه. لذلك فأن التركيز أولاً يجب أن ينصب على الأجل الطويل وان مفتاح التحدي للسياسة المالية هو القرار بشأن كيفية تخصيص وإدارة الموارد لأجيال متعاقبة وهذا التحدي يجب أن يتحول إلى اهتمام بعدالة التوزيع للموارد والأعباء لعدد من الأجيال الحالية والقادمة¹⁰. لذلك يجب العمل على إصلاح هذا القطاع إصلاحاً إدارياً واتخاذ السبل الكفيلة بإصلاح الآبار النفطية وتأهيلها واستثمار الحقول النفطية الجديدة وإحكام السيطرة على النفط المستخرج والإشراف على عمليات التصدير والتعاقد والبيع والعمل على تهيئة وتطوير وإنشاء مصافي تكرير لسد الحاجة المحلية من المشتقات النفطية¹¹.

فالدول المصدرة للنفط تواجه تحدي خاص في كيفية إدارة اقتصادياتها ليس فقط بسبب التقلب الكبير في أسعار وعوائد النفط ولكن أيضاً بسبب أن النفط سلعة ناضبة وسيأتي اليوم الذي ينتهي فيه هذا المورد وأن عدم استقرار العائدات النفطية يولد عدد من التعقيدات في السياسة المالية على الأمد القصير والطويل، وهي مرتبطة بعدد من القضايا الجوهرية ومنها حجم الأهمية النسبية لقطاع النفط في الاقتصاد الوطني وحجم الاحتياطات من النفط الخام وتطور الصناعة النفطية ومرحلة تطور القطاعات الأخرى غير النفطية¹²، والعراق كما هو متعارف عليه حاله حال الدول النفطية الأخرى يمتاز باقتصاد أحادي الجانب وارتفاع الأهمية النسبية لقطاع النفط وتعمق فيه حالة الاختلال الهيكلي لصالح القطاع النفطي وكما يوضحه الجدول (4)

جدول (4) هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (2003 - 2007)

السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين و المقالع	النفط الخام	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	النقل والمواصلات	البنوك و التأمين	خدمات التنمية الاجتماعية
2003	14.17	51.27	51.23	4.57	0.95	0.73	4.63	0.32	15.61
2004	7.3	62.9	==	1.6	0.9	0.5	7.6	1.4	10.7
2005	7.1	64	63.9	1.69	0.83	0.46	7.2	1.12	12.8
2006	5.7	64.1	64	1.7	0.8	0.5	7.2	1.1	12.9
2007	3.47	64.69	64.6	1.08	0.52	0.31	4.67	0.31	20.67

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2008، ص31.

خامساً:- تحرير التجارة الخارجية

إن الأساس المنطقي الذي يقف وراء تحرير التجارة هو السماح للمجتمع العراقي باستهلاك مجموعة من البضائع والخدمات بصورة أفضل (كمياً ونوعياً) من إمكانياته الإنتاجية وبالتالي رفع المستوى المعاشي العراقي من جهة فضلاً عن سعي العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى. لقد تمت المباشرة بتحرير التجارة الخارجية حيث رفعت القيود الكمية وتم تخفيض الرسوم وتوحيدها في رسم موحد أطلق عليه رسم إعادة الأعمار البالغ (5%)

على جميع الاستيرادات باستثناء المواد الغذائية والأدوية ثم ارتفع ذلك الرسم إلى (10%) في مطلع عام 2006. كما تم تأسيس لجنة وطنية لوضع قواعد ثابتة وشفافة للتجارة الخارجية.

وتحرير التجارة في ظل تخلف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي من جهة وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات من جهة أخرى كان له اثر ايجابي في الحد من (تصاعد) معدلات التضخم بسبب المنافسة بين السلع الأجنبية والسلع المحلية التي أدت إلى انخفاض أسعار تلك السلع لاسيما أسعار الخضروات والفواكه التي توجه إليها نسبة كبيرة من دخل الفئات ذات الدخل المحدود في المجتمع العراقي.

ويمكن القول انه برغم الأثر السلبي الذي يتركه تحرير التجارة على الصناعة والزراعة إذ أن هنالك العديد من الصناعات قد أغلقت أبوابها لرداءة نوعية منتجاتها وارتفاع أسعارها، إلا إن المنافع الايجابية تجعل اتخاذ ما يلزم من إجراءات لأجل تحرير التجارة أمراً في غاية الأهمية. ويجب توفير المستلزمات للقطاع الخاص أو العام لإنتاج نوعية جيدة من سلع ما وبسعر منافس خاصة وان شروط منظمة التجارة العالمية في حال الانضمام إليها تضع امتيازات للبلدان النامية بفرض رسوم جمركية لحماية السلع المنتجة محلياً . وإذا ما استثمرنا الميزة التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي في مجالات (الزراعة والصناعة و خدمات السياحة) وتكاملت البنى التحتية فربما لا نلجأ إلى الحماية أبداً¹³.

سادساً :- تشجيع الاستثمار الأجنبي

ينطوي مفهوم الاستثمار الأجنبي تاريخياً على تصدير رأس المال من بلد ويسمى البلد المصدر أو البلد الأم (Home Country) إلى بلد آخر يسمى البلد المستورد أو المضيف (Host Country) حيث يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة. وهو على نوعين الأول هو الاستثمار الأجنبي المباشر وهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية حقيقية يقوم به شخص حقيقي أو معنوي أما النوع الثاني فهو الاستثمار الأجنبي غير المباشر وهو استثمار قصير الأجل يمتد لأسابيع أو أشهر ولا يتم في أصول إنتاجية حقيقية بل يتم في الأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية ويقوم به مؤسسات التمويل كالبנק وصناديق الاستثمار¹⁴. لذلك فإن الاستثمار الاجنبي المباشر يعد مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي بسبب عجز المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات المحلية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي¹⁵. وفي ضوء ذلك اتخذت سلطة الاحتلال قراراً سنت بموجبه قانون الاستثمار الأجنبي رقم (39) لعام 2003 الذي فتح الاقتصاد العراقي أمام الاستثمار والإدارة الأجنبية، وأعطى هذا القانون امتيازات ضريبية لتلك الاستثمارات إذ خفضت الضرائب المفروضة كحد أعلى على الشركات الأجنبية من (45%) إلى (15%) ورفع كل القيود التي قد تحد من نقل أرباحها إلى خارج العراق. و تجدر الإشارة إلى إن استقطاب الاستثمار الأجنبي اخذ بعين الأول تمثل في إعطاء أولوية للشركات الأجنبية في إبرام عقود إعادة الاعمار ، وشجع الشركات الأمريكية على تقديم مقترحاتها حول ما يمكن أن تقوم به لإصلاح البنية التحتية ، واحتفظت لنفسها بحق توزيع عقود الاعمار من دون أي تدخل دولي . أما البعد الثاني فتمثل في حق الإنشاء والتملك للمستثمر الأجنبي وإعطاءه التفصيلات أسوة بالمستثمر المحلي .

وفي مطلع عام 2006 صدر قانون الاستثمار الأجنبي في العراق كونه أول قانون لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية صادر من حكومة شرعية ومجلس نواب منتخب ، وقد وردت فيه مضامين عديدة الهدف منها جذب

المستثمر الأجنبي، أهمها عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري وتوظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم توفر العمالة العراقية القادرة على القيام بالعمل ومنحهم الحق في تحويل رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق ، كما ومنح القانون المستثمرين إعفاءات من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري ويمكن تمديد تلك المدة إلى 15 سنة إذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من (50%) ، فضلاً عن إعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع التجاري. وبالرغم من كل هذه القوانين والميزات الممنوحة للمستثمر الأجنبي والإعفاءات المحفزة له إلا إنها لم تستطع أن تستقطب رؤوس الأموال الأجنبية مما يتطلب القيام بخطوات عملية لتشجيع الاستثمار في العراق منها¹⁶:-

- 1- تحديد وتعديل القوانين النافذة التي تتعارض مع قانون الاستثمار بهدف ايجاد بيئة قانونية ملائمة ومشجعة على الاستثمار .
- 2- دراسة القوانين النافذة المشجعة على الاستثمار وتكاملها مع قانون الاستثمار ، وإزالة أي تعارض فيما بينها .
- 3- تحديد الهيكل التنظيمي والإداري والمالي لهيئات الاستثمار في المحافظات ، وتحديد نسب التمثيل الخاص بكل قطاع بما يتناسب مع حجمه ودوره الاقتصادي المرتقب .
- 4- إعطاء صلاحية للهيئة الوطنية للاستثمار لتحديد الإعفاءات المالية والضريبية الممكن تقديمها لجذب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات العراقيين المغتربين من خلال تضمينه في قانون الاستثمار ذاته .
- 5- إنشاء مناطق اقتصادية استثمارية في العراق تتوفر فيها البنى التحتية الملائمة ، وتوفير الحماية الأمنية لها لجذب الاستثمارات الأجنبية .
- 6- النظر إلى العراق كم منطقة استثمارية واحدة أمام الأستثمار الأجنبي بهدف توسيع نطاق ومجالات الاستثمار .
- 7- بذل الجهود لأنضمام العراق إلى مؤسسات الاستثمار العربية والأجنبية لغرض حماية حقوق المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في العراق.
- 8- استطلاع ودراسة الوسائل والصيغ والإجراءات المعتمدة في العديد من الدول التي حققت تنمية اقتصادية واجتماعية متميزة وفائضاً تجارياً ، وخاصة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة منها داخل العراق .
- 9- إعادة تأهيل المشاريع القائمة الزراعية والصناعية من خلال المشاركة مع الشركات الأجنبية لتشغيل المشاريع المتوقفة منها ، أو تأهيل المشاريع المتضررة للارتقاء بطاقتها الإنتاجية بالاستفادة من المواد الأولية المحلية ، والأيدي العاملة الماهرة وواطنة الكلفة .
- 10- إيجاد صيغة قانونية واقتصادية لمشاركة المستثمر الأجنبي مع الجهات العراقية لإنشاء شركات مشتركة وفق صيغة المساهمة في رأسمالها بصيغة النقد ، أو الخدمات ، والمعروفة الفنية والمشاركة عن طريق توفير المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج .
- 11- وضع سلم للمشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية للعراق مثل مشاريع صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية ، الصناعات الغذائية ، المشاريع الصناعية والزراعية والإسكانية .
- 12- القيام بحملة إعلامية واسعة ومكثفة ومستمرة لنشر الوعي الاستثماري ، بخصوص مزايا وفوائد الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد العراقي.

المحور الثالث : -متطلبات الإصلاح الاقتصادي

من أجل إنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة والحصول على نتائج اقتصادية ايجابية وتحقيق الهدف المرسوم لها لابد من تهيئة الأرضية المناسبة لبناء اقتصاد متوازن ويأتي ذلك من خلال توفير مجموعة من المرتكزات أو المتطلبات لنجاح عملية الإصلاح ومن هذه المتطلبات هي :-

أولاً :- تصحيح دور الدولة:-

يتم ذلك بترشيد سياسة الدولة من خلال توجيه الموارد الاقتصادية النادرة لمعالجة البنية الاقتصادية التحتية والقيام بالمشاريع التي يتعذر على القطاع الخاص القيام بها كما يمكن للدولة ان تقوم بعدة وظائف اقتصادية تسهل وتفعّل من سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة منها :-

1- معالجة مشكلة الفقر وتوفير الأمن الغذائي إذ إن معالجة الفقر هي مسألة إنسانية تتطلبها ضرورات الاستقرار

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقضاء على الفقر والبطالة يعمل على امتصاص نفمة الشعب على الحكومة ويعمل على تحقيق الاستقرار والتفرغ للبناء الاقتصادي .

2- إصلاح البنية التحتية من طرق وجسور وموانئ ومواصلات واتصالات ومطارات وغيرها والتي من دونها تتعثر عملية التنمية وتغيب عوامل وحوافز الاستثمار المحلي والأجنبي، إن هذه المرافق تقع على عاتق الدولة فالقطاع الخاص العراقي لا يستطيع القيام بهذه المهمة لكبر تكلفتها ولضعف إمكانيات القطاع الخاص بالإضافة إلى إن عوائدها المادية لا تغطي بالمدى القريب .ومن المشاريع المهمة التي يتطلبها الوضع الحالي هي بناء مناطق صناعية محمية (مناطق حرة) وهذه المناطق توفر الأمن للاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أم أجنبية .

3- توفير العدالة الاجتماعية وذلك بتشريع القوانين التي والنظم الكفيلة باحترام حرية الفرد وحرية العمل الاقتصادي فهناك حاجة الى احترام حقوق الملكية الخاصة وقوانين العمل وقوانين براءة الاختراع وقوانين الحد من الاختلاس المالي وقوانين تحمي الاستثمارات الخارجية وتشجعها .

4- ان للحكومة دور مهم في تحويل رؤوس الاموال المعطلة والجامدة الى رؤوس اموال منتجة وان تصبح قوة اقتصادية تعمل على اغناء الفرد والمجتمع .

5- على الدولة ان تتخلى عن دورها الابوي وان لاتزج نفسها في كافة المجالات وعليها ان تبدأ بزرع الثقة في نفوس مواطنيها فيما يتعلق بتقدير الصالح العام في ظل قواعد واشراف مؤسسي عام ومحدد¹⁷

ثانياً : الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بالإمكان العمل على تحقيق شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك لغرض تشجيع القطاع الخاص على توفير أصول البنية التحتية والخدمات القائمة على أساسها وبالتالي تقليل التي تتحملها الحكومة لتوفير هذه الخدمات وتعتبر مشاريع البنية التحتية الاقتصادية كمشاريع النقل هي أفضل المشاريع للشراكة بين القطاعين أكثر من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية كالصحة والتعليم¹⁸ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هنالك مؤسسات في القطاع العام من المفترض التوسع فيها كما ونوعاً وهذه المؤسسات هي المؤسسات التربوية والتعليمية والصحية ومؤسسات الدولة السيادية كالأمن والدفاع وتتطلب هذه المؤسسات النهوض بها من خلال زيادة نسبة الاستثمار وتدريب الكوادر العاملة فيها بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع كماً ونوعاً. أما المؤسسات التجارية فهي بحاجة لدراسة الجدوى الاقتصادية لها ومعرفة ما إذا كانت تلك المؤسسات مجدية اقتصادية في ظل عملها الحالي أو انه من الأفضل إعادة هيكلتها ، فإذا كان الأمر كذلك فمن الضروري الاهتمام بها وتجنب الخصخصة الكلية. كان تكون خصخصة إدارتها مع الاحتفاظ أو الاشتراط على الجهة المستفيدة بشروط تراعى الحاجة الفعلية لاستخدام الأيدي العاملة . أما المؤسسات التي تحقق خسائر حتى إذا تم تأهيلها و بسبب المنافسة الدولية لمنتجات تلك المؤسسات فليس من المسوغ إبقائها بأي شكل من الأشكال ، أما الموظفون في هذه المؤسسات الخاسرة فيطلب إعادة توزيعهم على مؤسسات القطاع العام بافتراض التوسع في المؤسسات التربوية والتعليمية وغيرها أو توزيعهم على المؤسسات التي من المزمع زيادة عدد وحداتها في عدد من الوزارات كوزارة الكهرباء والصناعة والنفط التي تتمتع بأرباح مالية كبيرة إذ عملت على وفق اقتصاد السوق ويكون ذلك كل حسب اختصاصه .

ثالثاً: - القضاء على الفساد الإداري والمالي

الفساد من الأعراض الدالة على وجود خلل في إدارة الدولة ذلك لأنه يؤدي إلى الإثراء الشخصي للمسؤولين الحكوميين وفي توفير الامتيازات للفاستدين . ان الفساد يحد من الاستثمار ويكبح النمو الاقتصادي ويقوض البرامج التي تصمم خصيصاً لمساعدة الفقراء . فعندما يكون الفساد منتشرًا يستبعد ان تكون جهود الإصلاح ذات فائدة وذات جدوى اقتصادية ويكون البلد اشد فقراً ويحصل الفقراء على أدنى مستوى من الخدمات الاجتماعية. لذلك لابد من القيام باصلاح الجهاز الاداري الذي يخفض من حوافز الفساد¹⁹ لذلك يجب مكافحة آفة الفساد من خلال تقوية انظمة المسائلة والشفافية والتاكيد على ان يكون نظام الادارة في المؤسسات قائماً على الانفتاح والديموقراطية والمساواة امام القانون ومحاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار وتحسين الوضع المعاشي لأفراد المجتمع وحرية الصحافة والرأي والتعبير كأداة للرقابة وغيرها من آليات مكافحة الفساد بكل إشكاله .

رابعاً: - تفعيل دور منظمات المجتمع المدني

بسبب المبادئ التي تربي عليها جيل من العراقيين في النظام السابق وبسبب الفقر والحرمان الذي عاشه الإنسان العراقي ظهرت قيم غير إنسانية وغير أخلاقية منها عدم المبالاة بمصلحة الآخرين والتعدي على الحقوق العامة ومؤسسات الدولة وراح الناس يجيزون لأنفسهم التصرفات الخاطئة من فساد ورشوة وسلب ونهب للأموال العامة ورافق ذلك غياب دور المؤسسة الدينية والاجتماعية في إثارة القيم الإنسانية العليا والتأكيد على مبدأ التضحية والايثار وأمام هذا الوضع وهذه المرحلة لابد من تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية المختلفة للقيام بالدور الضروري الذي يعمل على اشاعة روح الفضيلة ومحاربة الفساد الاداري اذ ان بقاء هذا الفساد يعطل فاعلية أحسن السياسات الاقتصادية ويؤثر سلباً في جذب الاستثمارات ويحجم دور القطاع الخاص .

خامساً: - تنويع الهيكل الإنتاجي

يتمتع الاقتصاد العراقي بالكثير من الموارد التي تساعد على تنوع الاقتصاد وتوازن هيكله الإنتاجي، إذ إن توفر النفط الخام والغاز بكميات كبيرة، والأراضي الزراعية الخصبة فضلاً عن الإمكانيات السياحية المتمثلة في المواقع السياحية والعتبات المقدسة كلها أمور تجعل من الاقتصاد العراقي ذو قاعدة إنتاجية متنوعة تضمن تنمية اقتصادية على المدى الطويل وتخلصه من القيود والمخاطر التي يفرضها الاعتماد الكلي على النفط.

ولأجل تنويع الهيكل الإنتاجي يمكن الاعتماد على عدد كبير من السياسات التي تضمن تحقيق التشابك القطاعي بين قطاعات الاقتصاد الوطني. إذ إن تطوير الصناعة الاستخراجية يعد خطوة أولى للنهوض بالصناعة التحويلية وما ينجم عنه من مد تلك القطاعات وقطاعات البنى التحتية (كالكهرباء مثلاً) بالمستلزمات الضرورية للإنتاج.

ثم في مرحلة لاحقة تؤدي هذه الخطوات إلى النهوض بالقطاع الزراعي الذي يوفر له النهوض بقطاع الطاقة ديمومة الكهرباء للاستفادة منها في تخفيض تكاليف الإنتاج كما إن تطوير الصناعة التحويلية يزوده بالمستلزمات الضرورية كالأسمدة والمعدات.

ويأخذ القطاع السياحي أهمية كبيرة في تنويع الهيكل الإنتاجي بحكم الارتباطات الأمامية والخلفية له ومقدرته على تعزيز إيرادات العملة الأجنبية، ويشير في هذا الصدد بعض المختصين في الشؤون السياحية إن السياحة في العراق تجلب موارد أجنبية تقدر بـ(5-10) مليار دولار إذ ما استثمرت بشكل صحيح²⁰.

وهذه المميزات النسبية للاقتصاد العراقي تخلق تشابكات أمامية وخلفية بين جميع قطاعاته الاقتصادية وتجنبه التعرض للصدمات الخارجية بسبب عدم تقلب أسعار النفط وتنوع القاعدة الانتاجية وتحقيق قيمة مضافة عالية للاقتصاد.

1- يعاني العراق من اختلال كبير في هيكله الاقتصادي نتيجة السياسات اللاقتصادية التي اتبعت خلال العقود الماضية مما استدعى تطبيق سياسات وبرامج للإصلاح بعد التغيير محاولةً لمعالجة الأوضاع المتردية.

3- إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي قد أدى إلى حصول نتائج ايجابية تمثلت في انخفاض نسبة التضخم وتقليص عجز الموازنة وتحسن متوسط دخل الفرد.

4- من أجل نجاح سياسات الإصلاح المفترض المتبعة لابد من القيام بإصلاح دور الدولة والتخلي عن دورها الأبوي بالإضافة إلى القضاء على آفة الفساد الإداري والمالي الذي ينخر في جسد الاقتصاد ويقوض كل جهود الإصلاح .

5- عدم إعطاء الفرصة الكافية لمنظمات المجتمع المدني في أن تأخذ دورها بالشكل الصحيح في ترسيخ القيم الأخلاقية والحد من الظواهر السلبية في المجتمع كالهدر في المال العام والاختلاس والرشوة وعدم احترام القانون فبإمكان المنظمات المدنية والدينية ان تمارس تأثيرها الايجابي وإشاعة ثقافة الوعي العام بأهمية برامج الإصلاح الاقتصادي والمساهمة الفاعلة في نجاح هذه البرامج .

استنادا للاستنتاجات السابقة تم التوصل إلى الاقتراحات التالية :-

- 1- ضرورة التآني في برامج الإصلاح الاقتصادي والعمل على تهيئة الظروف الملائمة لهذه الإصلاحات وذلك للتخفيف من حدة الأعباء التي تتحملها الطبقات الفقيرة جراء تطبيق هذه البرامج .
- 2- يجب تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي نابعة من ذات الاقتصاد العراقي وبيئته وليس وصفات جاهزة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .
- 3- العمل على تنويع الهيكل الإنتاجي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتطبيق سياسات محفزة للاستثمار وذلك بإيجاد بيئة اقتصادية قوية والاستفادة القصوى من الطاقات المتاحة من أجل امتصاص البطالة ورفع المستوى المعاشي .
- 4- توجيه الاستثمار الأجنبي إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة وضرورة وضع ضوابط من قبل الحكومة لشراء الشركات وتحديد القطاعات التي ينبغي طرحها للبيع لرأس المال الخاص الأجنبي منعا للاحتكار .
- 5- ضرورة وجود حكومة كفوءة وعالية الأداء قوية وقادرة على وضع القواعد السليمة لاقتصاد السوق لتجنب حدوث مايتسبب في فشل السوق فقد يخطئ الكثير إذا ما عدّ ان اقتصاد السوق يعني ضمنا غياب وتراجع وانسحاب كامل للدولة من النشاط الاقتصادي وتركة للقطاع الخاص بل على العكس من ذلك تماماً إذ سيطر تب على الدولة دوراً جديداً تؤديه في مجالات أخرى مختلفة تتعلق بالأساس في الجانب التنظيمي للتغلب على مايسمى بفشل وإخفاقات قوانين السوق، فتفعيل أجهزة الرقابة والتحكم والتحكيم لضمان حماية حقوق المنتجين والمستهلكين تعد ضرورة لضمان نجاح اقتصاد السوق ومنع حالات الاستغلال والغش التي تطرأ في ظل ذلك النظام.

- 1 - د. عبد الجبار الحلفي ، الاقتصاد العراقي " النفط - الاختلال الهيكلي - البطالة " مركز العراق للدراسات ، البصرة ، 2008 ، ص 36 .
- 2 - د. عمار فوزي المياحي ، سداد ديون العراق الخارجية مصلحة وطنية أم التزامات دولية ، مجلة المستقبل العراقي ، مركز العراق للأبحاث العدد 10 ، بغداد ، 2007 ، ص 13 ذ.
- 3 - فرحان محمد حسن الذبحاوي ، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات الإصلاح المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2008 ، ص 90 .
- 4 - د. عمار طارق عبد العزيز ، الفساد الإداري وطرق معالجته ، مركز العراق للأبحاث ، العراق ، 2007 ، ص 8 .
- 5 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، الجزء الأول / التقرير التحليلي 2006 ص 191 .
- 6 - حسين النجم ، الخصخصة : مدخل لإصلاح الاقتصاد العراقي ، www.cofae.com .
- 7 - فرحان محمد حسن الذبحاوي ، مصدر سابق ، 109 .
- 8 - وعد المشهداني ، الإصلاح المالي والمصرفي في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد 2233 ، بغداد ، 2008 ، ص 14 .
- 9 - د. مظهر محمد صالح وآخرون ، تقييم سياسات الإصلاح المصرفي في العراق ، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي ، بغداد ، 2009 ، ص 3 .
- 10 - عمار عبد الجبار موسى ، العائدات النفطية والخيارات المتاحة في ظل السياسات الاقتصادية ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، ص 3 .
- 11 - إبراهيم كاطع علو الجوراني ، سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثرها على ظاهرتي الفقر والبطالة في بلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2009 ، ص 149-150 .
- 12 - عمار عبد الجبار موسى ، مصدر سابق ، ص 3 .
- 13 - فرحان محمد حسن الذبحاوي ، مصدر سابق ، 123 .
- 14 - محمد سهيل محمد عباس الجميلي ، الإصلاح الاقتصادي وأثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص 10-13 .
- 15 - رفيق نزاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، 2008 ، ص 46 .
- 16 - وليد عيدي عبد النبي ، الاستثمار الأجنبي ودوره المتوقع في تطوير الاقتصاد العراقي ، جريدة المدى 2011 ، www.almada.com .
- 17 - د. حسن لطيف ، المشهد الاقتصادي العراقي - المعطيات والخيارات - ، مركز العراق للأبحاث ، مجلة المستقبل العربي ، بغداد ، 2005 ، ص 159 .

18 -برناردين أكيثوبي وآخرون ، الاستثمار والشاركة بين القطاعين العام والخاص ، صندوق النقد الدولي ، قضايا اقتصادية ،العدد40 ،ص14 www.imf.org.

19 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الفساد والحكم الرشيد ،مكتب السياسات الإنمائية ،نيويورك ، 1997 ، ص57.

20 - د عاطف لافي السعدون، فيدرالية الوسط مع تصورات لميزانية الإقليم ، مجلة الملتقى ، العدد الرابع السنة الأولى 2006 ص 69.